الاغتراب وأزمة المجتمع المدني:

علاقة الشعب والمجتمع بالسلطة في الحياة العربية المعاصرة

د. حليم بركات

انشغل الفكر العربي منذ منتصف هذا القرن بالبحث عن مسبّبات مسلسل الكوارث والانهزامات، وكثيراً ما تمّ ذلك بالتّركيز على سمات وأوضاع أساسيّة للمجتمع والثّقافة. وقد شملت هذه السّمات والأوضاع الأساسيّة: التبعيّة نتيجةً للاندماج في النّظام العالمي واتساع الفجوات بين الطّبقات الاجتماعية (سمير أمين، جلال أمين، محمود عبد الفضيل)[1]؛ والتّجزئة الاجتماعيّة والسّياسيّة وقيام الكيانات والدّول القطريّة (نديم بيطار، غسّان سلامة)[2]؛ ومركزيّة الفكر الدّيني وبنية التّفكير الدّيني السّلفي (صادق العظم، محمّد عابد الجابري)[3]؛ أو على العكس التخلّي عن الدّين (سيّد قطب، صلاح الدين المنجّد، مالك بن نبي)[4]؛ وغياب العقلانيّة (قسطنطين زريق، زكي نجيب محمود)[5]؛ والتّنشئة العائليّة وهيمنة الأبويّة أو البطركيّة (هشام شرابي)[6]؛ وإخضاع المرأة وعزلها عن الحياة العامّة (نوال السّعداوي، فاطمة مرنيسي)[7]؛ والثّقافة العربيّة السّائدة الّتي ترجّح هيمنة الثّابت على المتحوّل أو الاتّباع على الإبداع (أدونيس)[8]؛ وازدواجيّة التّغريب والسّلفيّة (عبدالله العروي، عبد الكبير الخطيبي)[9]؛ وحدوث خلل في توازن الذّات العربيّة (علي زيعور)[10]؛ وسلطويّة الدّولة أو الحاكم (خلدون النّقيب، الباقي هرماسي)[11].

هذه هي بعض مسبّبات الكارثة المتكرّرة والمستمرّة حتّى الوقت الحاضر كما وردت في بعض أدبيّات الخطاب العربي ومراجعه خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين. وقد يكون هناك مسبّبات أخرى، كما أنّ هناك مراجع هامّة في هذا المجال فاتني أن أشير إليها. وربّما يكون من المفيد أن ندخل في نقاش حول أهميّة كلّ من هذه المسّببات بحدّ ذاته وأن نفاضل بينها أو نقبل بعضها ونرفض بعضها الآخر. غير أنّه يبدو لي أنّه سيكون من الأفضل أن نحاول اكتشاف طبيعة التكامل بينها جميعاً إذا ما توصّلنا إلى أنّ كل سمة من السّمات المذكورة تمثّل في الواقع وجهاً أو جانباً من حقيقة أشمل وأعمّ، فلا يكون ما نراه وننشغل به إلاّ جزءاً من الصّورة العامّة. هنا نسأل، بكلام آخر، هل يمكن التّوصّل إلى نظريّة تحليليّة شاملة تندمج في إطارها جميعُ هذه المسبّبات أو غالبيّتها وتقدّم لنا شرحاً أدقّ لمصادر الضّعف في المجتمع العربي ولتكرُّر الكوارث الّتي حلّت وماتزال تحلّ به حتّى وصل إلى المأزق التّاريخي العصيب الّذي لا يعرف الخروج منه؟

ثمّ إنّه يجدر بنا ألاّ ننسى أنّ عمليّة إيجاد الحلول المناسبة للأزمات

(١) كتابات سمير أمين وخاصّة حول الأمّة العربيّة والصّراع الطّبقي؛ جلال أمين، **تنمية أم تبعيّة اقتصاديّة وثقافيّة؟** (مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣)، **والمشرق العربي والغرب** (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)؛ محمود عبد الفضيل، **التّشكيلات الاجتماعيّة والتّكوينات الطّبقيّة في الوطن العربي** (مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٨)

(٢) نديم بيطار، **من التّجزئة إلى الوحدة** (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)؛ غسّان سلامة، **المجتمع والدّولة في المشرق العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٧)

(٣) صادق العظم، **نقد الفكر الدّيني**، (دار الطّليعة، ١٩٦٩)؛ محمّد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي وبنية العقل العربي** (مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٨٤ و١٩٨٦).

(٤) سيّد قطب، **معالم في الطّريق**؛ صلاح الدّين المنجّد، **أعمدة النّكبة**، (دار الكتاب الجديد، ١٩٦٧)؛ مالك بن نبي، **شروط النّهضة** (دار الفكر، ١٩٦٩).

(٥) قسطنطين زريق، **معنى النّكبة مجدّداً** (دار العلم للملايين، ١٩٦٧)؛ زكي نجيب محمود، «ميلاد جديد»، **مواقف**، (العدد ١، ١٩٦٨)، و«العرب ومعنى التّحوّل»، **مواقف**، (العدد ٤، ١٩٦٨).

(٦) هشام شرابي، **مقدّمات لدراسة المجتمع العربي**، ١٩٧٥، **والمجتمع الأبوي** (دار الطّليعة)

(٧) مؤلّفات نوال السّعداوي، وفاطمة المرنيسي

(٨) أدونيس، **الثّابت والمتحوّل** (دار العودة، ١٩٧٤).

(٩) عبدالله العروي، **العرب والفكر التّاريخي**، ١٩٧٣؛ عبد الكبير الخطيبي، **النّقد المزدوج** دار العودة، ١٩٨٠).

(١٠) علي زيعور، **تحليل الذّات العربيّة**، (دار الطّليعة ١٩٧٧).

(١١) خلدون النّقيب، **الدّولة التّسلّطيّة في المشرق العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١؛ الباقي هرماسي، **المجتمع والدّولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

العربيّة مرتبطة بعمليّة التّشخيص. لذلك كثرت الحلول المطروحة حتّى كادتْ أن تتجاوز لائحة المسبّبات. وقد شملت لائحة الحلول المطروحة: الصّراعَ في سبيل الاستقلال، والتّحرير وإقامة الوحدة القوميّة، والإحياء الدّيني، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعيّة أو الاشتراكيّة، والدّيمقراطيّة، واحترام حقوق الإنسان، والتّعدّديّة، والمشاركة الشّعبيّة مشاركة فعّالة في الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة وعلى مختلف الصُّعُد والمستويات. وكثيراً ما تُبسَّط الأمُور فيقال مثلاً أنْ لا حلَّ إلاّ في الوحدة القوميّة أو في الاسلام أو في العلمانيّة أو في الدّيمقراطيّة وترسيخ المجتمع المدني عن طريق إشراك الشّعب في مختلف المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة.

لن أحاول في هذا البحث أن أربط بين الشّروح المختلفة لأسباب الكوارث العربية ـ ومنها ما تمّ التّوصُّلُ إليه باتّباع مناهج مثاليّة تركّز على الثّقافة، متجاهلةً البنى الاجتماعية والاقتصاديّة التّحتيّة الظّاهرة والخفيّة، أو مناهج جدليّة تعكس الأولويّات فتركّز على البنى هذه وتهمل البنى الثّقافيّة الفوقيّة أو تشير إليها إشارة عابرة. ثمّ إنّ بعض هذه المناهج التّحليليّة تشدّد على العوامل الدّاخليّة متجاهلة العوامل الخارجيّة، والعكس صحيح. كذلك تشدّد بعضها على العوامل الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة أو التّاريخيّة أو النّفسيّة دون غيرها. وكلّ ذلك يؤدي بالنّتيجة الأخيرة إلى طريق مسدودة في محاولة الجمع بين مختلف هذه المسبّبات في إطار نظري تحليلي واحد، فنجد أنفسنا وقد عدنا إلى نقطة البداية فنختار ما ينسجم مع رؤيتنا ونرفض أو نهمل ما لا ينسجم معها.

وهذا ما يمكن أن نقوله تماماً بالنّسبة للتنوّع في الحلول المطروحة. إذ إنّنا كثيراً ما نركّز على كل حلّ على أنّه الحلّ الوحيد والأنجع، ونرفض الحلول الأخرى من موقع العداء دون حوار أو نقاش مع الأطراف المعنيّة والمشاركة ـ كلٌّ بطريقته الخاصّة ـ في صنع المستقبل على صورته ومثاله. وبذلك ندخل في مأزق التّشتّت الفكري.. أو نحنُ بالأحرى نظلّ نفكّر ضمنه.. فنحن في الواقع لم نخرج منه كي نتخوّف من إمكانيّة الدّخول فيه مرّة أخرى. ومادمنا معنيّين لا بمهمّة التّنظير فحسب بل بمهمّة العمل لوضع حدّ للتّقهقر العربي وللبدء في عمليّة بناء المجتمع الجديد وتحقيق الغايات والأهداف المرجوّة كذلك، فإنّ عمليّة التشتّت الفكري تغدو مأساوية حقاً.

* * *

إلى هنا ويصبح عليّ أن أخوض في مسألة الاغتراب وأزمة المجتمع المدني دون أن يغيب عن بالي أنّه قد يبدو وكأنّني أضيف عاملاً آخرَ للائحة المسبّبات المذكورة سابقاً، فأتوصّل بالتّالي ـ وبناءً على هذا التّشخيص المفترض ـ إلى أنْ أُسهم كغيري في توسيع إطار البلبلة الفكريّة بدلاً من التّقريب بينها ودمجها في إطار موحّد.

وتجنّباً للتّوصّل إلى هذه النّتيجة، سأركّز في بقيّة هذا البحث على تحديد ما أراه مسؤولاً مسؤوليّة جوهريّة عن الكارثة وعن التخبّط في التّوصّل إلى حلول فعّالة. غير أنّني سأعمد إلى تجنّب الوقوع في شرك التّفكير الأحادي، فأعترف أوّل ما أعترف بأهميّة المسبّبات السّابقة وأشدّد على ضرورة التّفاعل والتّباحث والنّقاش الحرّ بين مختلف الأطراف المتّصارعة دون خوف أو تزلّف أو مسايرة أو رقابة تشوّهُ الحقائق.

كنت قد كتبت في إطار النّقد الذّاتي بعد هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ دراسةً حول الاغتراب والثّورة في الحياة العربيّة المعاصرة[١٢]، وعملت منذ ذلك الوقت على تطوير مفهوم الاغتراب وربطتُهُ مُؤخّراً بأزمة المجتمع المدني. وقد رأيت أنّ من الممكن الربطَ بين المفهومين باعتبار أنّ كلاًّ من المفهومين يُعنى بمدى عجز الإنسان في علاقته بالمؤسّسات... وإن كانت أدبيّاتُ المجتمع المدني، وبخاصّة العربيّة، تركّز على علاقة المواطن بالسّلطة أو الحاكم.

قصدتُ بمفهوم الاغتراب التّعبير عن حالة عجز الإنسان في علاقاته بالآخرين والمؤسّسات والمجتمع والنّظام العام. وهنا يهمّني أن أوضح أنّ تعبير الإنسان يشمل الشّعبَ أو الفردَ أو المواطنَ أو كلّها معاً. وبهذا المعنى يكون الإنسان مغترباً بقدر ما تحيله هذه العلاقات إلى كائن عاجز فقدَ السّيطرةَ على مصيره ومنتوجاته وإبداعاته أو مخلوقاته ومؤسّساته وأدوات عمله فتحوّلت هذه إلى قوّة ماديّة ومعنويّة تعمل ضدّه بدلاً من أن تُستعمل لصالحه وفي سبيل تحسين أوضاعه وإغناء حياته ورفع معنويّاته وتفجير طاقاته الإبداعيّة. وبذلك يصبح الإنسان المغترب فقيراً في صلب حياته الخاصّة والعامّة. وبكلام آخر، بفقدان الإنسان السّيطرة على حياته ومصيره ومؤسّساته، يتمّ إخضاعه ويُسْلَب الشّعبُ والمجتمعُ من طاقاتهما الإبداعيّة ومن قدرتهما بالتّالي على التجدّد ومواجهة التّحديّات. وعلى هذا الأساس يمكن الحديث عن اغتراب الإنسان مثلاً عن العائلة والدّين والعمل والتّربية والسّلطة السّياسيّة وعن المجتمع نفسه.

وبقدر ما تتحوّل المؤسّسات إلى قوّة مستقلّة عن الإنسان تحدُّهُ عن حقّ المشاركة، ومضادّة له وخارجة عن إرادته، يفقد هذا الإنسان سيطرته على حياته بالذّات. فحياته ذاتها لا تعودُ ملكه، بل ملك القوة المسيطرة عليه؛ وعليه لا يستمدّ الإنسانُ المغترب اكتفاء ذاتيّاً في علاقاته بهذه المؤسّسات ولا يشعر بالرّضى بل بالتّعاسة.

وكما يمكن الحديث عن الأفراد والجماعات والشّعب، يمكن الحديث أيضاً عن المجتمع نفسه: فيصبح مجتمعاً مغترباً عن ذاته ومغرباً بقدر ما يفقد سيطرته على موارده بسبب اندماجه بالنّظام العالمي المسيطر وتبعيّته، ولاسّيما حين تشمل التّبعيّةُ الحياةَ السّياسيّةَ والاقتصاديّةَ والثّقافيّةَ. وقد أصبح من المهمّ جدّاً أن نتعمّق في دراسة تبعيّة المجتمع الشّاملة واغترابه عن ذاته في ضوء التّطوّرات العالميّة

(١٢) حليم بركات، «الاغتراب والثّورة في الحياة العربية المعاصرة»، مواقف، العدد رقم ٥، ١٩٦٩.

الأخيرة كانهيار الاتّحاد السّوفياتي وقيام النظام العالمي الجديد وحربي الخليج، حتّى بدأ الكثير من العرب ـ بلدانا وشعوباً وجماعات وأفراداً ـ يشكّون بإمكانيّاتهم وقدراتهم على تجاوز أوضاعهم وإعادة بناء المجتمع الجديد الّذي نريده لأنفسنا وصارعنا من أجله أجيالاً فاتّسعت وتعمّقت في حياتنا الفجوةُ بين الحلم والواقع.

ويبلغ الاغتراب أَوْجَهُ حين يغيب المجتمع المدني فيجرَّد المواطنُ من حقوق المشاركة في الحياة السّياسيّة العامّة في ظلّ هيمنة الدّولة أو الحاكم على المجتمع. فمنذ مطلع النّصف الثّاني من هذا القرن، أصبحت شؤونُ المجتمع ووظائفه العامّة حكراً على الدّولة والحاكم: حُرِمَ المواطنُ من حقوق التّعبير عن رأيه، والتّجمّع، والتّعبئة، والعمل في تجمّعَاتٍ ومنظّمات وحركات وأحزاب وجمعيّات مهنيّة ونواد ونقابات واتّحادات مستقلّة. وقد تمّ ذلك باسم الاستقرار السّياسي أو الغايات الكبرى الّتي صارع العرب منذ بدايات العصر الحديث من أجل تحقيقها؛ وأقصد بذلك: التّحرير والوحدة القوميّة والعدالة الاجتماعيّة وبناء الدّولة والتّنمية والدّيمقراطيّة وغيرها.

ليس من الغريب، إذن أن يشعر العربُ بالاغتراب، ولاسيّما فيما يتعلّق بجانبي التّهميش والعجز. القوة الاقتصاديّة، لا القوة السّياسيّة وحدها، أصبحت امتيازاً للطّبقات أو الجماعات أو العائلات الحاكمة. من هنا هذا الاحساسُ العميق الواسع الانتشار بين العرب بأنّ النّفط الّذي كان يجب أن يحقّق لهم الازدهارَ والمنعةَ والقوةَ والتّقدّمَ في مختلف مجالاته قد جلب عليهم الويل في الواقع، فأصبحوا هدفاً لغزو استعماري جديد حتّى فقدوا سيطرتهم على مواردهم الّتي تُستعمل حاليّاً ضدّهم لا من أجلهم. في التّاسع من آذار/ مارس ١٩٩١، كتبتُ في يوميّاتي حول حرب الخليج ما يلي:

> لأنّنا نملك النّفط تمتلكنا الشّركاتُ والأساطيلُ والجيوشُ
> ويمتلكنا الشّيوخُ والأمراءُ والقبائلُ
> لن تشفع بنا لحمةُ القوميّة والدّين والثّقافة والدّم
> .. لأنّنا نملك النّفطَ لم يعد لنا دمٌ نملكه
> أصبح سفكُ دمنا حلالاً لأهل الصّقيع المحتاجين إلى حرارة الطّاقة
> الدّفينة في رمالنا وتحت شمسنا السّاطعة. يخرجون النّفط من أرضنا
> ويدفنون الجسد العربي مكانه[١٣].

وقبل ذلك (تشرين أوّل/ اكتوبر ١٩٩٠) وفي اليوميّات ذاتها، كتبتُ:

> وُجدَت الشّجرةُ العربيّة ميّتةً في ظروف تاريخيّة غامضة
> ولمّا دقّق الباحثون في أسباب الموت
> اكتشفوا نفطاً في مسام أوراقها

ومهما قيل عن غياب المجتمع المدني وعجز العرب وعدم سيطرتهم على مواردهم وحياتهم بالذّات، فإنّني أفترض هنا أنّ الشّعوب المغلوبة على أمرها ستنتفض عاجلاً أو آجلاً وتضع حدّاً لتقهقرها وخضوعها وتؤكّد على حقّها في الحياة. وقد تكون البداية بطرح سؤالٍ كذلك التّساؤل الّذي طرحه محمّد أركون عن كيفيّة قدرة الحكومات العربيّة على احتواء غضب الجماهير العربيّة حتّى الوقت الحاضر؛ فـ «تجد نفسها مطاعة بالرّغم من أنّها ليستْ بالضّرورة معترفاً بها شرعيّاً»[١٤].

إنّ مشاركة الشّعب في تسيير شؤونه وشؤون المجتمع مشاركةً ناشطةً وحرّةً هي المقياسُ الحقيقي لمدى حضور المجتمع المدني وتقدّمه. وبكلام آخر، يوجد المجتمع المدني ويقوم بوظائفه على الوجه الصّحيح بحسب الدّرجة الّتي يشارك فيها الشّعبُ مشاركةً فعّالةً في تسيير شؤونه السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة؛ فلا تقتصر هذه المهمّات على الدّولة والحاكم فحسب. وبين المؤشّرات على وجود المجتمع المدني مساهمةُ المواطنين والمواطنات مساهمةً فعّالة وحرّة من خلال مؤسّساته الحرّة المستقلّة، أي في الأحزاب السّياسيّة والنّقابات العمّاليّة والجمعيّات المهنيّة والمنظّمات التطوعيّة.

توصّل علمُ الاجتماع السّياسي إلى القول بوجود الجانب الاجتماعي والجانب السّياسي في تنظيم المجتمع أو حياة الجماعة، وبتداخل

تمكّنت الدّول العربيّة من فرض هيمنتها على المجتمع والشّعب من خلال السّيطرة على العائلة والقبيلة والطّائفة والدّين والأحزاب والنّقابات والجمعيّات والاتّحادات المهنيّة!

الجانبين حتّى لا يمكن الفصل بينهما. هناك المجتمع وهناك الدّولة، ويكون الاغتراب على أشدّه حين تتغلّب الدّولة على المجتمع؛ وهذا هو الحال في الواقع العربي. هنا في رأيي يمكن اكتشاف سرّ الانهزامات والكوارث العربيّة، فتكون نقطة البداية في البحث عن حلّ هي العمل على تحرير المجتمع من قبضة الدّولة. غير أنّ ذلك ليس كافياً؛ فالدّيمقراطيّة الحقيقيّة لا تكون إلاّ بإقامة المجتمع المدني، أي المجتمع الذي يشارك فيه الشّعب مشاركةً فعّالة وحرّة في صنع مصيره وتحقيق أحلامه ومطامحه من خلال تنظيماته وأحزابه ونقاباته وجمعيّاته واتّحاداته.

والحقّ أنّ المجتمع المدني يخضع للدّولة في المجتمعات الصّناعيّة المتقدّمة. فقد خضع المجتمعُ المدنيُّ في الغرب لقيم السّوق والاستهلاك، وخَضَعَ في الاتّحاد السّوفياتي السّابق لسيطرة الدّولة والحزب الواحد. ويبدو لي أنّ المجتمع المدني خضع في غالبيّة البلدان العربيّة، إن لم نقل كلّها، إلى كلّ من سيطرة الدّولة وقيم السّوق

(١٣) حليم بركات، **حرب الخليج: خطوط في الرّمل والزّمن** (يوميّات من جوف الآلة)، (مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٢)

(١٤) محمد أركون، «المثقّف في العالم العربي الإسلامي»، **المقدّمة**، السّنة الأولى، العدد السّادس، نوفمبر ١٩٨٧، ص ٥.

الاستهلاكيّة[١٥].

ويتّضح لنا غيابُ المجتمع المدني على الخصوص في زمن الأزمات والتّحديات التّاريخيّة الكبرى وأثناءَها. فليس غريباً، إذن، أن نكتشف فجوةً كبرى بين الحلم والواقع في الحياة العربيّة المعاصرة: حلمنا بالتّحرير والتّحرّر من التّبعيّة وإقامة الوحدة القوميّة وبناء المؤسّسات والتّغلّب على الفجوات الطّبقيّة بين الفقراء والأغنياء وتحقيق الدّيمقراطيّة والتّنمية الشّاملة. هذه أحلام كبرى وقد عجزنا عن تحقيقها واعترفنا على الأقلّ ضمنيّاً بعجزنا. وفي عجزنا الحالي نميل للتّواضع في تحديد أهدافنا ومطامحنا وشعاراتنا فيكون أقصى ما يمكن أن نسعى إليه حاليّاً هو أن نطالب بالحرّيّات واحترام حقوق الإنسان والتّعدّديّة[١٦].

ومع أنّ الشّعوب المقهورة لابدّ أن تنتفض وتستعيد سيطرتها، فإنّ من المتوقّع أن تتمكّن الدّول العربيّة من الاحتفاظ بهيمنتها على المجتمع والشّعب لزمنٍ ما يصعب تحديدُه في ظلّ الأوضاع السّائدة. ولقد تمكّنت هذه الدّولُ من فرض هيمنتها وتوسيع دائرتها من خلال السّيطرة على المؤسّسات التّقليديّة والحديثة؛ وأقصد بالمؤسّسات التّقليديّة تلك الّتي ترتكز إلى العائلة والقبيلة والطّائفة والدّين وما أشبه، وأقصد بالمؤسّسات الحديثة تلك الّتي تتمثّل بالأحزاب والنّقابات والجمعيّات والاتّحادات المهنيّة.

ما العمل، إذن؟ يبدو لي أنّ هناك تصوّرين بديلين أساسيّين للمستقبل العربي: هناك رؤية تحصر طموحها بمهمّة تدبير الأمور النّاتجة عن المشاكل القائمة. وتستند هذه الرّؤية إلى إقرار شبه عقلاني وشبه واقعي في ظلّ الأوضاع العربيّة القائمة باستحالة إيجاد حلول شاملة للمشكلات الكبرى المستعصية. وأمّا الرّؤية الثّانية البديلة فهي الإصرار على التّمسّك بمهمّة إحداث تحوّل شامل يعالج المشكلات الكبرى من جذورها دون مساومة على الثّوابت والمبادئ الأساسيّة باعتبارها مبادئ أخلاقيّة عادلة.

ومع أنّني أميل إلى تفضيل الرّؤية الثّانية وأجدني عاجزاً عن العمل في إطار الرّؤية الأولى، فإنّني أعترف أنّ أصحاب الرّؤية الشّموليّة مهمَّشون ومعزولون عن الشّعب في وقت أصبح فيه ضحايا واقع العرب المرير غير قادرين على تحمّل مزيد من التّضحيات دون أمل بحصول حلول مُرضية في المستقبل القريب أو حتّى المتوسّط المدى أو هم مايزالون يحتفظون بثقتهم المعهودة بالشّعب والتّاريخ؛ أي مايزالون متمسّكين بخياره المثالي الأمثل.

(١٥) لمزيد حول هذه الأمور وحول أزمة المجتمع المدني في العالم العربي، راجع كتابي الصادر حديثاً The Arab World **Society, Culture and State** (University of California Press, 1993)

(١٦) بدأ الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني في الخطاب العربي المعاصر خلال السّنوات القليلة الأخيرة. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى كتابين في هذا المجال هما: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الدّيمقراطيّة** (مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٢؛ ومركز البحوث العربيّة، ندوة القاهرة، ١٩٩٠)، **وغرامشي وقضايا المجتمع المدني** (عيبال للدّراسات والنّشر، ١٩٩١).

تجاه هذا الوضع المربك، أرى أنّ التّوجّه الّذي يجب أن نعمل من ضمنه هو أولويّة السّعي لإقامة المجتمع المدني، أي إلى مشاركة الشّعب مشاركة حرّة وناشطة، منظّمة وشاملة للشّؤون السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة. فالأهداف الكبرى الّتي كافح العرب في سبيلها طوال تاريخهم الحديث لا يمكن تحقيقها إلّا عن طريق الدّيمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان. هذا هو في ظنّي المطلب الشّعبي الأوّل، خاصّة إذا ما اعتَمَدَتْ هذه الدّيمقراطيّة مبادئ الحرّيّة والعدالة مجتمعةً: لا حرّية بدون عدالة، ولا عدالة بدون حريّة.

الأنظمة لا ترغب في المواجهة، والتيّار الدّيني يحرّض ولا يضع برنامجاً شاملاً!

وإلى أن يتمّ ذلك، سيظلّ العالمُ العربي ضعيفاً ومعرّضاً لمزيد من الكوارث والانهزامات. وما نحن في شأنه في ظلّ هذا الواقع هو التّحرّر من الكوابيس قبل أن تتكوّن لنا أحلامنا الجديدة. ومع هذا فإنّنا لن نستسلم لليأس؛ فالشّعب غير راضٍ عن وضعه ويرفض الأنظمة القائمة ويعاني من اغتراب لن يتحرّر منه بالهرب من مواجهة الواقع ولا بالخضوع والاستسلام له، بل بالعمل على تغييره. ولابدّ من التّغيير... فقد وصل العرب من خلال الوضع القائم وبفعل الخيارات المطروحة أمامهم إلى طريق مسدود لا إلى مفترق طرق حقيقي. ولقد أثبتتِ الأنظمةُ القائمة عدمَ قدرتها أو حتّى عدم رغبتها في مواجهة التّحدّيات الكبرى ووضع حدٍّ لمسلسل الانهزامات والكوارث. ولا يمثّل التّيّار الدّيني انتقالة نوعيّة عمّا عرفناه في السّابق رغم ما يتّصف به من حيويّةٍ وحماس وسعة انتشار، بل هو أكثر تخلّفاً ممّا عرّفناه في الماضي وأكثر تعبيراً عن الإحباطات العربيّة منه عن أحلامها للمستقبل، وأَمْيَلُ للتّحريض منه لوضع برنامج شامل يعالج المشكلات الأساسيّة. لابدّ إذن من العمل بسلوك طريق جديدة. وتكون بدايةُ العمل في سبيل التّغيير الشّامل، بالسّعْي لإقامة المجتمع المدني الّذي يتبلور في ظلّه الوعيُ والصّراعُ الحقيقيّان. ولتتصارعْ أو تتنافس الحركاتُ الممثّلةُ للشّعب وفئاته كافّةً في مناخٍ من الحرّيّة والاحترام المتبادل.

الآمال معقودة، إذن، على انبثاق المجتمع المدني بتحريره من قبضة الدّولة بدءاً من تكوّن وعي الشّعب بأهميّة مشاركته واعتماده على موارده الذّاتيّة الإنسانيّة والماديّة والعمل من خلال مؤسّساته الخاصّة على تغيير الواقع باتّجاه تحقيق أهدافه الكبرى ونحن نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين. إنّ الإنسانيّة لم تعبر بعد الأُفُقَ الأخيرَ كما يظنّ البعض إذْ يتطلّعون إلى الماضي بدلاً من المستقبل الّذي يرونه صورةً للأمس. إنّ آفاقاً جديدة تنتظر العرب، وهم ساعون إليها في سبيل تقرير موقعهم من التّاريخ.

واشنطن (الولايات المتّحدة)